

2015، الأمر الذي يجعل من قوانين التصفية إحدى الآليات الأساسية التي تمكن المؤسسة التشريعية من ممارسة دورها الرقابي للمالية العمومية.

اسمحو لي بداية أن أشكر السيدات والسادة المستشارين المحترمين على العناية التي أولوها لهذا المشروع، وهو ما يؤشر على الأهمية التي يحظى بها هذا المشروع، باعتباره أداة أساسية لتفعيل مضامين الدستور، خاصة فيما يتعلق بتعزيز الشفافية وربط المسؤولية بالحاسبة وكذا ترسيخ نجاعة التدبير العمومي.

يأتي مشروع قانون التصفية ديال 2015 لتثبيت النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لنفس السنة، وذلك على كل من مستوى الميزانية العامة والحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، حيث يتضمن هذا المشروع 10 مواد ترمي أحكامها بالأساس إلى - كما قلت - إلى:

- تثبيت النتائج؛
- فتح الاعتمادات الإضافية للتجاوزات المسجلة في نفقات التسيير؛
- إلغاء اعتمادات التسيير الغير المستهلكة عند نهاية السنة؛
- إلغاء اعتمادات الاستثمار التي لم تكن محل التزام بين اعتمادات الاستثمار المتوفرة إلى نهاية السنة المالية 2015؛
- نقل زيادة النفقات على الموارد بالنسبة للميزانية العامة؛
- ضبط الرصيد الدائن أو المدين لكل صنف من أصناف الحسابات الخصوصية.

جاءت النتائج ديال 2015 كما تم تقديمها في لجنتم الموقرة (لجنة المالية). فعلى مستوى الميزانية، حدد مشروع القانون المذكور مبلغ الاعتمادات النهائية لسنة 2015 برسم نفقات التسيير في 194.82 مليار، وبلغت النفقات المنجزة 181.20 مليار، تتوزع بين:

- نفقات الموظفين (103 مليار درهم)، طبعا نفقات الموظفين دون الاشتراكات في الصناديق ديال التقاعد، ودون الاشتراكات الاجتماعية 103 مليار كما قلت؛

- نفقات المعدات والنفقات المختلفة 34 مليار درهم، والتحملات المشتركة 43.25 مليار درهم؛

- أما الاعتمادات النهائية برسم نفقات الاستثمار فقد بلغت 73.50 مليار درهم، إصدار نفقات الاستثمار 73.5 مليار درهم، استعمل منها 52 مليار درهم يتوزع بين القطاعات الوزارية 36 مليار درهم، والتحملات المشتركة حوالي 16 مليار درهم.

بالنسبة للنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي، بلغ الإنفاق 69.74 مليار درهم يتوزع بين الاستهلاكات أو الاستردادات ديال الدين 42.92 مليار درهم والفوائد والعمولات 26.82 مليار درهم.

بخصوص الموارد، فقد بلغت تقديرات الميزانية 2015 ما قدره 268 مليار درهم، تم تحصيل ما مجموعه 292 مليار درهم، حيث شكلت الموارد

## محضر الجلسة رقم 170

التاريخ: الثلاثاء 26 شوال 1439هـ (10 يوليو 2018م).

الرئاسة: المستشار السيد حميد كوكسوس، الخليفة الثالث لرئيس المجلس.  
التوقيت: أربع وعشرون دقيقة، إبتداء من الساعة الخامسة والدقيقة الثانية والأربعين مساء.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 53.17 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015.

المستشار السيد حميد كوكسوس، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

كأين هناك غياب الحكومة بخصوص هذه الجلسة التشريعية.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين، مازال معنا السي الناودي.

يخص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 53.17 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015.

الكلمة للحكومة بخصوص هذا المشروع القانون، السيد الوزير، لكم الكلمة السيد الوزير، أتم تمثّلون الحكومة في هاذ الجلسة التشريعية، نحن بصدد دراسة مشروع قانون رقم 53.17 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015 السيد الوزير.

السيد الوزير، تفضلوا للمنصة، السيد الوزير، تفضلوا من أجل تقديم..

الكلمة لكم، السيد الوزير، بخصوص مشروع القانون رقم 53.17 المتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015، تفضل السيد وزير المالية.

السيد محمد بوسعيد، وزير الاقتصاد والمالية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

طبعا ماشي أول مرة كنوقف أمامكم لتقديم مشروع قانون التصفية اللي هذه السنة يتعلق بالسنة المالية ل 2015، والذي تمت المصادقة عليه من طرف مجلس النواب.

ويأتي إعداد هذا المشروع لمواصلة الجهود المبذولة من طرف الحكومة والهادفة إلى إعداد قوانين التصفية وتقديمها إلى المؤسسة التشريعية داخل الآجال الدستورية والقانونية، وذلك لتمكينها من الاطلاع والتحقق من كيفية صرف الاعتمادات واستخلاص الموارد برسم السنة المالية

العادية نسبة 69.87%.

فيما يتعلق بالحسابات الخصوصية للخرينة، فقد بلغت النفقات المنجزة 66.18 مليار درهم وتم تحصيل 77.18 مليار درهم.

بالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، بلغت اعتمادات 2015 ما مجموعه 4.92 مليار درهم، استعمل منها 1.95 مليار درهم.

كما بلغ مجموع الاعتمادات النهائية لنفقات الاستثمار لهذه المرافق 3.27 مليار درهم، أنجز منها مبلغ 669 مليون درهم.

على مستوى الإنجاز، فإن التوقعات الخاصة بقانون المالية 2015 فقد تحققت بهذه النسب:

- بالنسبة للموارد 85%، نسبة الإنجاز مقابل التوقعات؛
- التكاليف 94%.

فيما يتعلق بالموارد فإن مكوناتها قد عرفت النسب التالية على مستوى الإنجاز:

- موارد الميزانية العامة 109%؛
- الموارد العادية 101%؛
- موارد الاقتراض 133%؛

- موارد الحسابات الخصوصية للخرينة 46%؛

- موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 81%.

أما بالنسبة للنفقات، فقد سجلت هذه النسب التالية:

- نفقات الميزانية العامة 90%، هذا نسبة الإنجاز؛

- نفقات الحسابات الخصوصية للخرينة 43%؛

- نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 32%.

وإجمالاً، سجلت الميزانية العامة زيادة للنفقات على الموارد قدرها 11 مليار درهم.

وعرفت الحسابات الخصوصية زيادة للموارد على النفقات في حدود 11.62 مليار درهم.

وبالنسبة لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، سجلت النفقات زيادة على الموارد بنسبة 4.3 مليار درهم.

هذا وقد نتج عن تنفيذ قانون المالية زيادة للموارد عن النفقات يحددها مشروع قانون المالية للتصفية في 4.3 مليار درهم.

**السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

تلك هي أهم المعطيات والأرقام التفصيلية لمشروع قانون التصفية ديال 2015، علماً أن وزارة الاقتصاد والمالية قد أنهت إعداد مشروع قانون

التصفية ديال 2016 وتمت إحالته على البرلمان داخل الآجال القانونية، إذ أن القانون التنظيمي للمالية يحدده في سنتين، دبا احنا في 2018 وقانون

التصفية ديال 2016 راه دخل لمجلس النواب، إذن راه احنا في احترام الآجال القانونية والدستورية في هذا المجال.

شكرا السيد الرئيس.

**السيد رئيس الجلسة:**

**شكرا السيد الوزير.**

الكلمة الآن لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم

تقرير اللجنة حول مشروع القانون، السي عبد الصمد، وزع التقرير.

وأفتح باب المناقشة، بطبيعة الحال خلال اجتماع ندوة الرؤساء تم الاتفاق مع السادة رؤساء الفرق والمجموعات على الحصص الزمنية المخصصة لكل فريق ولكل مجموعة، فأفتح باب المناقشة.

عندكم الاختيار، السادة رؤساء الفرق والمجموعات، ما بين مداخلات على حسب الحصص الزمنية المتفق عليها أو تسليم المداخلات مكتوبة.

السيد رئيس الفريق الاستقلالي شكرا، سوف يتم تسليم المداخلة مكتوبة.

بخصوص السادة رؤساء الفرق. تفضل السيد الرئيس، الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في حدود 16 دقيقة.

**المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:**

**شكرا السيد الرئيس.**

**السيد الوزير،**

**زميلاتي زملائي الأعزاء،**

سأضطر للحديث في الموضوع لأننا راضين لهذا المشروع ديال قانون التصفية، وبالتالي لا بد من تفسير موقف فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين.

أولا، لا بد أنني نسجل المجهود اللي بدا كيتدار في إطار لجنة المالية مع الحكومة لإيلاء المزيد من الأهمية لهذا الموضوع، يعني للمناقشة ديال قانون أو قوانين التصفية على العموم، لأنها وسيلة وآلية مهمة جدا جاء بها القانون التنظيمي للمالية للمراقبة البعدية للتدبير المالي اللي كنتيرو الحكومة ومدى التزام الحكومة أو الوفاء ديال الحكومة بالالتزامات ديالها بموجب القانون المالي، كنتجي عندنا الحكومة تعرض مشروع القانون المالي السنوي، فيه واحد المجموعة من الالتزامات، وقبل ذلك مجموعة من الفرضيات، قانون التصفية يسمح لنا من التحقق بمدى الوفاء ديال الحكومة، واش التزمت بذلك الشي اللي جابت؟ أو أنها ما التزمتش.

فهاذ التقليد عندنا في مجلس المستشارين، اليوم بدا الوعي الجماعي كاملين بنا، كبرلمان وكحكومة، بضرورة إيلاء الأهمية اللازمة لهذا الموضوع وإعطاء الحيز الزمني ديالو والوقت في الحوار وفي النقاش بين البرلمان والحكومة في هذا الموضوع.

سأعود الآن لقانون التصفية ديال 2015، نؤكد الموقف ديالنا لأنه كنا على حق آنذاك حين سجلنا تحفظات على الفرضيات اللي جابتها الحكومة آنذاك، واليوم بعد الانتهاء من تطبيق القانون المالي، تأكدنا على أنه كنا على حق، لا الفرضية ديال نسبة النمو، رغم أنه النسبة كانت طفيفة جدا،

اللي تيكون على الميزانية ديال الدولة.

فالجمع الشريف للفوسفاط دخل مليار درهم، مليار أنا تنعطي باغي نفهم بعض المفارقات، وأتساءل معكم السيدات والسادة المحترمين، فبالإضافة إلى كايين واحد العدد ديال المؤسسات العمومية تشكو من خصاص واختلالات بنوية في ميزانيتها وفي تمويلها (L'ONCF)، (L'ONEE) واحد العدد ديال المؤسسات اللي تضطر، المطارات، الأوتوروت، تضطرو نعطيو لهم الفلوس، واليوم باش يعطيو لنا ونضخو فلوس في الميزانية ديال الدولة، ويساهمو في التنمية.

هاذي واحد المجموعة من التساؤلات، مفارقات نسجلها على القانون المالي ديال 2015.

هناك ملاحظة فيما يتعلق - على كل حال واخا ما جاتش على لسان السيد الوزير المحترم - فيما يتعلق بتقرير المطابقة ديال المجلس الأعلى للحسابات.

صحيح أنه - وهذا الشي غير باش نقول أنه ما خاصناشي نغلطو - التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات يطابق ولكن بتحفظ دائما، بتحفظ. أنا تنسول السيد وزير المالية المحترم: واش هناك إجابات ديال الحكومة على التحفظات ديال المجلس الأعلى للحسابات؟ أم أنه يتم إهمال هاذ التحفظات وترك الأمر ثم ننقل إلى قانون مالي لاحق ولاحق ولاحق ونتناسى ونهمل الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات، التي قد تكون في بعض التفاصيل دقيقة وجوهرية وتعني مباشرة ذلك المبدأ الدستوري كتمس به ديال ربط المسؤولية بالمحاسبة؟

شكرا جزيلاً على حسن الاستماع، زملائي زميلاتي.

#### السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة.

الآن نمر إلى كلمة فريق التجمع الوطني للأحرار، سوف يتم يعني تسليم المداخلة، فريق الاشتراكي سوف يتم تقديم أو تسليم المداخلة، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، تفضل السيد المستشار.

#### المستشار السيد عبد الحق حيسان:

لابد من الإشارة فيما يتعلق بقوانين التصفية:

أولا قوانين التصفية هي مرحلة مهمة فيما يتعلق بالمراقبة البعدية للحكومة. الملاحظ أنه لا تعطى الأهمية التي تستحقها، وإذا كنا نعيىو على الحكومة أنها مازال ما احترمتش الدستور فيما يتعلق بقوانين التصفية، فيجب أن نلوم أنفسنا أيضا كبرلمانيين لأنه من العار أن مناقشة قانون التصفية داخل اللجنة يتم ب 3 ولا 4 ديال المستشارين، هاذ الشي آثرنا أن نضرح به في هذه الجلسة الدستورية اللي خاصة بقانون التصفية وجميع الفرق حاضرة. هذه ملاحظة مهمة خاص الجميع جميعنا كبرلمانيين نحسو بالأهمية ديال قانون التصفية، ويبدأ يكون نفس الحضور اللي تيكون في

الحكومة توقعت 4.4% والنسبة كانت 4.5% يعني زايدين في 0.1 لأنه الموسم الفلاحي كان استثنائي، الحكومة توقعت، لأنه حتى التوقع ديال الحكومة لولا الموسم الفلاحي الجيد ما كان سيتحقق أصلا، لأن هي توقعت 60 مليون قنطار، وإذا به نحقق 115 مليون قنطار، الشي اللي رفع النسبة ديال النمو، بطبيعة الحال دائما تنقولو احنا الاقتصاد ديالنا تحت رحمة السماء.

كذلك واحد المفارقة اللي بغينا وزير المالية يتفضل يجاوبنا عليها، سجلنا في المداخيل الجبائية كايين هناك نقص في المداخل الجبائية ما بين 2015 و2014 ب 0.5%، ولكن عندنا زيادة في النمو 4.4%. وإلى كان النمو معناه المزيد من الثروة، وإلى كان المزيد من الثروة المزيد من الجبايات، المزيد من الضرائب، خاصة على الدخل وحتى على الاستهلاك، لأنه تيزاد الثروة بطبيعة الحال تيقوع الرواج وتيقوع المزيد من الاستهلاك، وبالتالي سواء الضرائب على الاستهلاك أو على الدخل تتزاد، احنا راه تتلاحظو هاذ المفارقة الغريبة يعني وبغينا جواب.

دائما في إطار الفرضيات، كان إخفاق الحكومة في توقع السعر ديال البترول، كان إخفاق الحكومة في توقع سعر الدولار، كان إخفاق الحكومة في مجموعة من الفرضيات.

احنا سجلنا التحفظ ديالنا كفريق الأصالة والمعاصرة آنذاك، وتأكد اليوم على أننا كنا على صح وموقفنا كان سليم ورفضته الحكومة في ذاك الوقت، وبالتالي فكما رفضنا القانون المالي أو المشروع آنذاك نرفض القانون اللي جا يصفي ذاك القانون المالي.

هناك كذلك التحفظ ديالنا في هاذ القانون المالي. صحيح، قانونيا الحكومة من حقها باش تغير بموجب مراسيم في تغيير الاعتمادات، ولكن أتساءل مع السيد الوزير المحترم، واش لهاذ الحجم الهائل ديال التغيير في الاعتمادات المالية يندرج - أخلاقيا - أخلاقيا هل يعني يصح للحكومة أن تغير في هاذ الاعتمادات دون الرجوع إلى البرلمان وطلب الترخيص؟

المفروض أن هذه أموال عمومية، البرلمان خاصو يرخص للحكومة للتصرف، ولكن الحكومة لا تأتي للبرلمان وتتصرف لوحدها، بالتالي احنا نتلاحظو على أنه التغيير ديال هاذ الاعتمادات في إطار الاحترام المتبادل بين الجهاز التنفيذي والجهاز التشريعي تحي تطلب الترخيص، وعندها الأغلبية ديالها، وأكد أنها سننال الترخيص وفق المنطق ديال الأغلبية والمعارضة.

هناك موضوع آخر بغينا نتساءلو عليه، المؤسسات العمومية، هو هاذ الملاحظة مثارة في جل تقريرا مشاريع قوانين المالية، ولكن في 2015 كان ذاك الشي (Flagrant) الضريبة على السجائر 9.6 مليار درهم اللي دخلت الدولة، بالمؤسسات العمومية كلها مجتمعة دخلنا 9.8 مليار ديال الدرهم، يعني "ولت السجائر هي الثروة الوطنية" أما هو تخريب للصحة الوطنية للإنسان بالنتيجة والتبعات و (l'impact)

مناقشة قانون المالية.

النقطة الثانية والتي مهمة هو أنه بالنسبة لنا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نطالب وزارة المالية بإعادة النظر في الطريقة ديال الإعداد ديال قوانين التصفية والأخذ بعين الاعتبار كل الملاحظات اللي تيعملهم المجلس الأعلى للحسابات، لأنه الطريقة باش تيدار أصبحت متجاوزة وبالخصوص راه في النقاش ديالها داخل اللجنة بان هاذ الملاحظة هذه، وبالخصوص حينما تساءلنا مع السيد وزير المالية على الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات.

المجلس الأعلى للحسابات كي عمل ملاحظات، الوزارة تتجاوب، ولكن ما كيبانش لها أثر في قوانين التصفية اللي كتجي من بعد، لذلك نلح على هاذ 2 ملاحظات.

شكرا، والمداخلة ديالنا راه غادي تجي مكتوبة.

**السيد رئيس الجلسة:**

شكرا السيد المستشار.

السي اللبار، شكرا السي اللبار.

نتقل الآن للتصويت على الموارد التي يتألف منها مشروع القانون. المادة الأولى:

الموافقون بخصوص المادة الأولى = 25؛

المعارضون = 11؛

المتنعون = 3.

شكرا، وبهذا يكون قد صادق المجلس على المادة الأولى بالموافقة بطبيعة

الحال ديال 25، المعارضون 11 والمتنعون 3.

المادة الثانية:

الموافقون = 25؛

المعارضون = 12؛

المتنعون = 3.

المادة الثالثة:

الموافقون = 26؛

المعارضون = 12؛

المتنعون = 3.

المادة الرابعة: نفس العدد.

الموافقون = 26؛

المعارضون = 12؛

المتنعون = 3.

المادة الخامسة:

الموافقون = 26؛

المعارضون = 12؛

المتنعون = 3.

المادة 6، المادة 7، المادة 8: نفس العدد.

الموافقون = 26؛

المعارضون = 12؛

المتنعون = 3.

المادة 9: نفس العدد.

الموافقون = 26؛

المعارضون = 12؛

المتنعون = 3.

المادة 10: نفس العدد.

الموافقون = 26؛

المعارضون = 12؛

المتنعون = 3.

أعرض مشروع القانون برمته على التصويت:

الموافقون = 26؛

المعارضون = 12؛

المتنعون = 3.

وبذلك، يكون المجلس قد صادق على مشروع القانون رقم 53.17 يتعلق بتصنيف ميزانية السنة المالية 2015.

شكرا للجميع، ورفعت الجلسة.

**الملحق:** المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة.

1- مداخلة فريق الأصالة والمعاصرة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة حول مشروع قانون رقم 53.17 يتعلق بتصنيف ميزانية السنة المالية 2015، وهو مشروع على درجة كبيرة من الأهمية، لأن قانون التصفية يشكل أداة سياسية رئيسية لمراقبة مدى التزام الحكومة بالترخيص البرلماني أثناء تنفيذها للقانون المالي، ومدى التحقق من النتائج المالية لكل سنة، ومراقبة حصيلة تنفيذ الميزانية، ومقارنتها مع التقديرات المرخص بها في القانون المالي بما يسمح للبرلمان من الاضطلاع على الحصيلة العامة لمجموع عمليات تنفيذ القانون المالي، وبما يمكن البرلمان من ممارسة وظيفته الدستورية في الرقابة اللاحقة على النشاط المالي للحكومة ومدى قدرتها على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في الميدان الجبائي ومجالات التسيير والاستثمار.

إذا كان الدستور والقانون التنظيمي للمالية يخولان للبرلمان سلطات مهمة في الرقابة اللاحقة على النشاط المالي للحكومة، فإن إحدى الحدود

بأكثر من الضعف، بحيث مثل السعر المتوقع للبرميل من النفط 208 % من السعر الحقيقي؛

وهنا أريد أن أثير نقطة أراها غاية في الأهمية، وهي المتعلقة بمدى إمكانية اعتماد سعر النفط في إعداد قوانين المالية خلال السنوات المقبلة؟ فبعد توقف مصفاة تكرير البترول الوحيدة التي كنا تتوفر عليها "لاسامير"، أصبح المغرب يستورد المحروقات مكررة، (البنزين، الكازوال، والفيول،....) لدى أعتقد أن الحكومة عليها أن تلجأ إلى اعتماد أسعار هذه المواد في السوق الدولية كفرضيات لبناء قانون المالية عوض سعر البترول؛ وبالنسبة لغاز البوتان توقعت الحكومة أن يصل ثمنه في المتوسط إلى 804 دولار للطن في حين أنه لم يتجاوز 429 دولار للطن، مما يعني أن الحكومة بالغت بإفراط في أسعار المحروقات لدرجة أنها ضاعفت تقريبا الأثمنة الفعلية والحقيقية؛

إذن أمام هذا الفرق الشاسع بين الفرضيات المعتمدة لإعداد قانون المالية لسنة 2015 والنتائج المسجلة على أرض الواقع يتبين أننا كنا محقين في التحفظات التي عبرنا عنها أثناء مناقشة القانون المالي، ويبرر كذلك الجدل الذي يتسم به هذا الشق من المالية العمومية ويكشف إما عن وجود اختلالات عميقة في منهجية ومساطر إعداد التوقعات المالية، أو أنه نتيجة أخطاء متعمدة بهدف تقديم أرقام سياسية وقوانين مالية لا تمت للواقع بصلة بغية تطمين وتهديئة المواطنين عوض معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

#### ثانيا: محدودية إنجازات القانون المالي.

بمجرد الاطلاع على إنجازات قانون المالية لسنة 2015 نسجل مفارقات كبيرة جدا بين ميزانيتي التسيير والتجهيز، حيث أسفر تنفيذه على تسجيل نسبة إنجاز عالية بالنسبة لميزانية التسيير بحيث بلغت أكثر من 93% في حين أن نسبة إنجاز ميزانية التجهيز بالكاد تصل إلى 71%، مما يعني أن الإدارات منكبة بحماس على صرف الاعتمادات التي تهمها من أجور للموظفين وسفريات وسلع وخدمات في حين، نسجل تماطلا مستمرا عبر السنين في صرف اعتمادات التجهيز التي تهم الشعب وكافة المواطنين بالقرى والمدن والتي من المفروض أن تخصص لبناء المدارس والمستشفيات والبنيات التحتية؛

من جهة أخرى نجد أن خدمة الدين العمومي (الفوائد + تسديد أصل الدين) كلفت الحكومة حوالي 70 مليار درهم، يفوق بكثير الاعتمادات المخصصة لميزانية التجهيز التي بلغت حوالي 52 مليار درهم فقط، مما يعني أن تضخم وتفاقم المديونية ينعكس مباشرة على ميزانية التجهيز ويؤدي إلى انخفاضها، لأن ميزانية التسيير غالبا ما تكون غير قابلة للتقليص والانخفاض، وهذا ما يفسر إرجاء تأجيل المشاريع إلى السنوات القادمة، وبذلك نستنتج أن تفاقم مديونية الخزينة سيؤدي لا محالة إلى تراجع ميزانية التجهيز أو ركودها، وهذا ما نلاحظه منذ سنة 2012 حيث انخفضت

والعوائق العملية التي تحول دون أداء البرلمان لدوره كاملا في مراقبة وتقييم تنفيذ قانون المالية هي ضعف التحكم التقني في عمليات الميزانية الذي يتطلب دراسات معقدة على قاعدة إحصائيات ليست في متناول البرلمان في ظل الوضع شبه الاحتكاري لوزارة المالية فيما يتعلق بالمعلومات الخاصة بتنفيذ قانون المالية.

لكن، رغم ذلك، ومن خلال اطلعا على التقرير الذي أعده المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2015، لابد من إبداء بعض الملاحظات:

فبالإضافة إلى أن المجلس الأعلى للحسابات لم يتوصل بمشروع قانون التصفية والحساب العام للمملكة، وكذا الحسابات الإدارية لمختلف الوزارات إلا بعد مرور الأجل القانوني، وهو تأخير غير مفهوم، خاصة في ظل تعميم استعمال النظام المعلوماتي المدمج لتدبير نفقات الدولة (GID) ابتداء من سنة 2010.

نسجل الملاحظات التالية:

#### أولا: ضعف الفرضيات التي بني عليها قانون المالية لسنة 2015.

بالعودة إلى النتائج التي أسفر عنها تنفيذ القانون المالي لسنة 2015، يتضح أن كل الفرضيات التي استندت عليها الحكومة عند إعداد القانون المالي كانت خاطئة، وسبق أن قلنا هذا واعتبرتمونا آنذاك مبالغين في الأمر؛ علاقة مع نسبة نمو التي قدرت بـ 4.4%، يلاحظ أن ما تم تحقيقه جاء متجاوزا بقليل ما قدرته الحكومة، حيث تم تحقيق 4.5%، قد تقولون أن الحكومة حققت هدفها، لكن الحقيقة غير ذلك، لأنه حينما توقعت الحكومة تحقيق تلك النسبة، استندت إلى كون الموسم الفلاحي سيكون متوسطا، وسيحقق محصولا زراعيا يتراوح بين 60 و70 مليون قنطار، في حين أن الموسم الفلاحي لسنة 2015 كان قياسيا حيث حقق محصولا يعادل 115 مليون قنطار بزيادة تقدر بحوالي 77% مقارنة بما توقعته الحكومة، مما يعني أنه لولا الموسم الفلاحي الممتاز الذي لم يكن في الحسبان لما حققت الحكومة نسبة النمو التي توقعتها وهذا يدل على سوء تقديرها لفرضية النمو الاقتصادي؛

أما فيما يخص متوسط سعر صرف الدولار مقابل الدرهم سبق وحددته الحكومة في 8.6 درهم للدولار الواحد، في حين أن سعر صرف الدولار بلغ في الحقيقة 9.7 درهم، بفارق يصل إلى 1.1 درهم وهذا ما انعكس على المعاملات المالية للبلاد وأدى إلى تفاقم النفقات المتعلقة بخدمة الدين الخارجي، وتسديد الصفقات المبرمة مع المقاولات الأجنبية إثر ارتفاعها بحوالي 13% مقارنة مع توقعات القانون المالي السالف الذكر؛

نأتي الآن إلى توقعات الحكومة بخصوص متوسط سعر البترول والذي حددته في 103 دولار للبرميل، لكن تبين مع ممت سنة 2015 أن سعر البرميل من النفط لم يتجاوز في المتوسط 49.5 دولار، مما يعني أن التوقعات مرة أخرى كانت خاطئة، حتى أن ما توقعته تجاوز السعر الحقيقي

وبالتالي تجنب تفاقم مديونية الخزينة التي بلغت مستويات مقلقة بتجاوزها لسقف 60% من الناتج الداخلي الخام، ويجب التذكير في هذا الصدد بأن فائض ميزانيات المرافق المسيرة بصورة مستقلة وكذا فائض الحسابات الخصوصية للخزينة هي فوائض محاسبية مسجلة بالحسابات المعنية، أما مقابل هذه الفوائض من التقود والسيولة فقد تم صرفه لأداء نفقات الميزانية العامة.

#### ثالثا: مفارقات بشأن بعض الإيرادات.

الضريبة الداخلية على التبغ سمحت للدولة بتحصيل مبلغ 8.6 مليار درهم سنة 2015 والغريب في الأمر أن هذا المبلغ يعادل تقريبا مجموع مساهمات المؤسسات العمومية الذي بلغ نفس السنة 8.9 مليار درهم ومن الصعب استساغة هذا الأمر؛

فهل يعقل أن ما تدره المؤسسات والمقاولات العمومية على خزينة الدولة يعادل حصيلة الضريبة على التبغ فقط؟ هذا يعني في نظرنا أن مساهمات المؤسسات العمومية أقل بكثير مما يجب أن يكون عليه، ووزارة المالية مطالبة بالتدقيق في حسابات هذه المؤسسات. في نفس السياق نلاحظ أن مجموعة المكتب الشريف للفوسفات دخت في خزينة الدولة 1 مليار درهم سنة 2015 فقط، وطبعا مقارنة مع 8.6 مليار درهم بالنسبة للضريبة على التبغ فهي لا شيء، لهذا يمكن أن نقول أن الثروة الوطنية هي التبغ وليس الفوسفات؛

المفارقة العجيبة الأخرى هي أن الاقتصاد الوطني سجل نسبة نمو تقدر ب 4.5% غير أن المداخيل الجبائية لم تعرف نفس المنحى لأن مداخيل الضريبة على الشركات تراجعت سنة 2015 بنسبة 0.5%- مقارنة مع عائدات سنة 2014، كما أن عائدات الضريبة على القيمة المضافة تراجعت بحوالي 7% مقارنة مع التوقعات (52 مليار درهم مقابل 56 مليار درهم) مما يعني أنه لا توجد علاقة وطيدة ومتينة بين النمو الاقتصادي والمداخيل الجبائية على غرار ما هو معروف في الدول الغربية ويجب على الإصلاح الضريبي المرتقب معالجة هذه المفارقة العجيبة.

#### رابعا: الإخلال بالقواعد المالية.

استنادا إلى قانون التصفية لسنة 2015 بلغ إجمالي الضرائب والرسوم المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب ما مجموعه 170.38 مليار درهم، غير أنه تم خصم من هذا المبلغ نفقات ضريبية تتعلق بالإلغاءات والإرجاعات الضريبية بمبلغ 17.5 مليار درهم ليبلغ مجموع الضرائب الصافية ما مجموعه 152.91 مليار درهم، وهو ما يخالف مقتضيات المادة التاسعة من القانون التنظيمي للمالية التي تنص على احتساب مبالغ العائدات كاملة دون مقاصة بين المداخيل والنفقات بحيث جاء في هذه المادة ما يلي: " يباشر قبض مبلغ الحصائل بكامله دون مقاصة بين المداخيل والنفقات. ويرصد مجموع المداخيل لتنفيذ مجموع النفقات.

ميزانية التجهيز من ما يعادل 6.1% من الناتج الداخلي الخام، أي 51.5 مليار درهم إلى ما يعادل 5.2% من الناتج الداخلي الخام سنة 2015 أي 52 مليار درهم. هذه الأرقام تبين أن هناك ركودا في الميزانية التجهيز ما بين 2012 و 2015 حيث استقرت في حدود 52 مليار درهم، غير أننا إذا قارنا هذه الميزانية بالناتج الداخلي الخام فإننا نلاحظ أن هناك انخفاضا لهذه الميزانية بحوالي 8 مليار درهم بين السنتين المذكورتين. والسبب المباشر لتراجع ميزانية التجهيز هو ارتفاع نفقات خدمة الدين التي قفزت من حوالي 93 مليار درهم سنة 2009 إلى حوالي 143 مليار درهم سنة 2015، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدين القصير الأمد الغير مدرج بالقوانين المالية لهتين السنتين، هذه الأرقام توضح أنه في ظرف 6 سنوات ارتفعت نفقات خدمة دين الخزينة بحوالي 54%، وبما أن ميزانية التجهيز لسنة 2015 تم تمويلها كليا بالاقتراضات نستنتج أن الحكومة صرفت 70 مليار درهم لتسديد الدين القديم وفوائده واقترضت من جديد 52 مليار درهم وأنها بهذه العملية تكون تقريبا قد أعادت اقتراض ما سدده خلال نفس السنة من سلفات وقروض قديمة حصلت عليها من قبل، وعليه يمكن اختزال ميزانية 2015 وما تلتها من قوانين مالية في كونها "ميزانية قروض وأجور للموظفين" لا أقل ولا أكثر؛

يتجلى ضعف إنجازات القانون المالي لسنة 2015 أيضا في نسب الإنجاز المتدنية لميزانيات المرافق العمومية المسيرة بصورة مستقلة، بحيث بلغت نسبة الإنجاز لمجموع ميزانيات التسيير حوالي 39% لأنه صرفت 1.9 مليار درهم من أصل 4.9 مليار درهم من الاعتمادات المفتوحة. أما بالنسبة لميزانيات التجهيز لهذه المرافق المسيرة بصورة مستقلة فالنتائج المحققة أسوأ بكثير من تلك المتعلقة بميزانيات التسيير لأن ميزانيات التجهيز نفذت في حدود الخمس تقريبا لأن نسبة الإنجاز بلغت حوالي 20%. والسبب في تدني هذه النسب لا يعود إلى افتقار هذه المرافق العمومية إلى الموارد لأن مداخيل استغلال هذه المرافق التي تمول ميزانيات تسييرها تجاوزت التوقعات بأكثر من 77% (3.9 مليار درهم مقابل 2.2 مليار درهم) كما أن مداخيل ميزانيات التجهيز عادلته تقريبا 4 أضعاف المبلغ المتوقع (3.02 مليار درهم مقابل 802 مليون درهم)؛

نفس الملاحظة تسري أيضا على الحسابات الخصوصية للخزينة بحيث بالرغم من أن المداخيل فاقت التوقعات بحوالي 2% فإن نسبة إنجاز المشاريع المبرجة لم تتجاوز 43% لأن النفقات بلغت 66 مليار درهم من أصل 156 مليار درهم من الاعتمادات المفتوحة؛

ولن نستطيعوا السيد الوزير إنكار حقيقة أن السبب الرئيسي في تدني نسب إنجاز كل من ميزانيات المرافق العمومية المسيرة بصورة مستقلة والنفقات المبرجة برسم الحسابات الخصوصية للخزينة يكمن في إرادة الحكومة وعزمها على توجيه الموارد المتأتية من تقليص هذه النفقات إلى تغطية حاجيات الميزانية العامة وتفادي اللجوء بكثافة إلى الاقتراضات،

بالقانون المالي سيتم في ما بعد بموجب قرارات وزير المالية الزيادة في مبالغها بشكل كبير، لأن الاعتمادات المفتوحة بدون علم البرلمان لفائدة نفس الفترة من الحسابات الخصوصية بلغت برسم قانون المالية لسنة 2015 في المجموع 19.24% مليار درهم أي ما يعادل 37% من الاعتمادات التي صادق عليها البرلمان.

فإذا كانت هذه التغييرات في الاعتمادات شرعية بموجب القانون فإنها غير مشروعة لأنها لا تنسجم مع روح القانون المنظم للمالية العمومية.

الفارق المسجلة بين المتوقع وما تم تحقيقه، سواء كان إيجابيا أو سلبيا، والتفاوتات المسجلة في الأداء المالي للقطاعات الوزارية، تدفعنا إلى التساؤل أولا عن أسباب هذه الفوارق والتفاوتات؟ وثانيا عن منهجية الحكومة في وضع الفرضيات والتوقعات التي لا تتسم بالواقعية في كثير من الأحيان؟ السيد الرئيس،

بناء على الملاحظات التي أثارناها، فإننا نصوت على هذا المشروع القانون بالمعارضة.

## 2- مداخلة فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 53.17 المتعلق بتصفيّة ميزانية السنة المالية 2015، فإننا في فريق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نثمن الجهود المبذولة من طرف الحكومة، حيث ومن خلال الوثائق المرفقة بمشروع القانون اتضح أنه يحتوي على كم هائل من المؤشرات والمعطيات الإحصائية، التي تتيح الوقوف على مدى صدقية الميزانية بعد تنفيذها، وكذا مراقبة تنفيذ الحصيلة الميزانية، بالمقارنة مع التقديرات المرخص بها من طرف البرلمان في القانون المالي برسم السنة المالية 2015.

بهذه المناسبة، نؤكد على مجموعة من الملاحظات المتعلقة بالنتائج الرقمية على مستوى الأداء الاقتصادي لبلادنا خلال سنة 2015 لتقييم عمل الحكومة على مستوى السياسات والاختيارات الاستراتيجية التي توطر تدخلاتها:

أولا، تابعا السيد وزير الاقتصاد والمالية العرض الذي قدمتموه حول تصفية ميزانية المالية 2015، مرفقا بالمعطيات الاقتصادية الرقمية، التي تسجل الفارق بين المتوقع والحقق والتفاوتات المسجلة في الأداء المالي، للقطاعات الوزارية التي كانت في مجملها إيجابية مع وجود بعض الاستثناءات المحدودة. وهكذا نسجل:

- تنفيذ نسب إنجاز مهمة على مستوى موارد كل من الميزانية

## خامسا: التشوه الذي طال القانون المالي المصادق عليه.

القانون المالي المصادق عليه من طرف البرلمان مختلف تماما عن الميزانية التي يتم تنفيذها نظرا للتغيرات التي تطرأ على مخصصات الميزانية العمومية خلال السنة المعنية؛

هذه التغيرات مرتبطة بترحيل وإلغاء الاعتمادات المالية وكذلك بالتحويلات والتجاوزات لاعتمادات أخرى وهي أيضا متعلقة بكيفية إنفاق المخصصات الاحتياطية؛

نحن لا نناقش شرعية هذه التغييرات التي تطل اعتمادات القانون المالي المصادق عليه لأنها تتم بموجب القانون الذي يخول للحكومة القيام بها، لكن نناقش مدى مشروعيتها نظرا للبعد الكمي الذي اتخذته، لأن حجم الاعتمادات التي يشوبها هذا التغيير أصبح يمس بجوهر الميزانية العمومية ويقلص نطاق وفضوذ الترخيص البرلماني، بحيث أن التغييرات القانونية تستمد وجودها من اقتناع المشرع بضرورة تحويل الحكومة آليات لتغيير الاعتمادات لضمان مرونة التدبير المالي في حالات استثنائية، إلا أننا نلاحظ أن هذه التغييرات للاعتمادات خلال السنة المالية أصبحت تقريبا قاعدة نظرا لكثافة الحالات التي تلجأ إليها الحكومة والحجم الذي اتخذته؛

اللجوء إلى التسهيلات القانونية بخصوص تغيير الاعتمادات المالية أصبح وسيلة لتفادي القوانين المالية التعديلية أكثر منه درئا لحالات الاستثناء التي لم تكن في حسابان الحكومة.

## سادسا: تفقات الحسابات الخصوصية دون علم البرلمان.

طبقا للقانون يجوز للمرافق الوزارية، كلما أرادت استعمال رصيد الحسابات المؤكولة إليها أو كلما سجلت هذه الحسابات موارد غير متوقعة بالقانون المالي المصادق عليه، اللجوء إلى مسطرة رفع سقف الاعتمادات المخصصة لها بإضافة قيمة الرصيد الذي تريد استعماله أو قيمة الموارد الإضافية وغير المتوقعة التي تنوي إنفاقها.

وبذلك يمكن للمرافق الوزارية إنفاق موارد دون ترخيص مسبق من البرلمان هذه المرونة القانونية أصبحت الآن تثير القلق والتخوف لسببين رئيسيين هما:

الحسابات المرصودة لأموال خصوصية أصبحت مجموع أرصدها تتجاوز 100 مليار درهم، فإذا ما قررت الوزارات المعنية إنفاق هذا المبلغ كله خلال سنة ما، فإن العجز الموازناقي سينتعمق إلى 14%-، وذلك سيحدث انقلاتا ماليا وخيم العواقب لأن المديونية العمومية ستناهز حتما 80% أو أكثر من الناتج الداخلي الخام، ونحدث هنا فقط عن مديونية الخزينة ناهيك عن مديونية القطاع العمومي.

مرونة الرفع من سقف الاعتمادات التي كان المشرع يظن بأنها استثناء في التدبير المالي لم تعد تقتصر على حالات متفرقة ومعدودة بل أصبحت قاعدة يجب تقييدها من جديد، وأمام هذه الوضعية الشاذة، يمكن أن نتساءل عن جدوى الترخيص البرلماني وفائدته إذا كانت الاعتمادات المدرجة

ثانياً، فيما يخص نسبة تحصيل المداخيل الجبائية برسم الميزانية العامة للدولة لسنة 2015 التي وصلت إلى نسبة 98,36%، فإننا نتمن هذا الانجاز باعتباره مجهوداً مقدراً قامت به المديرية العامة للضرائب. وفي المقابل، نرى أن بلوغ نسبة مائة بالمائة في جانب تحصيل الموارد الجبائية يقتضي، من جهة، مواصلة تعميم نظام التدبير المندمج للنققات على الصعيد الوطني، ومن جهة أخرى، تعميم نظام التدبير المندمج لمداخيل الدولة والمجمعات الترابية وهو ما سيشكل رافعة مهمة في مجال تحديث الإدارة الضريبية واثمين عمليات المراقبة المالية على جميع المستويات.

كما تفهم النسبة التي تم تحقيقها على مستوى تحصيل المداخيل غير الجبائية والتي بلغت 36,96%، ذلك باعتبارها تميز بأدائها غير المستقر، نظراً لارتباطها بالطرفية الاقتصادية التي تؤثر على المداخيل المتأتية من المؤسسات العمومية وبالموارد الاستثنائية خصوصاً المتعلقة بمبالغ المساعدات والهبات.

وفي إطار تنزيل مقتضيات القانون التنظيمي رقم 13-13 لقانون المالية، إننا نعتبر التزام الحكومة بهذا التنزيل وفق منطلق التدرج خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020 يعتبر في تقديرنا السبيل الوحيد لتملك أمتل للقواعد الميزانية التي أتى بها هذا القانون التنظيمي من طرف المديرين واستيعاب أفضل للأنماط الجديدة للتدبير العمومي. كما نعتبر في نفس السياق أن وضع مقارنة جديدة لتدبير مشاريع الاستثمار العمومي تتوخى تتبع تنفيذها وتقييمها وفق معايير موحدة ستعزز من قياس صدقية الميزانية في إطار مراعاتها لمبدأ الشفافية باعتباره مكسباً مهماً وجب تثمينه بهدف زيادة مقروئية وصدقية الوثائق الميزانية خاصة بمناسبة مناقشة قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية.

لكل هذه الأسباب، فإننا كفرق العدالة والتنمية وضمنه الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب سنصوت بالإيجاب على مشروع قانون رقم 53.17 المتعلق بتصفية ميزانية المالية 2015.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**3- مداخلة الفريق الحركي:**

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي في إطار مناقشة مشروع قانون رقم 53.17 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015، لأعرض على أنظار مجلسنا الموقر وجهة نظرنا حول هذا المشروع، مسجلين في البداية وفاء الحكومة بالتزامها في ظل الدستور الجديد، وهو إجراء دستوري وقانوني يتم من خلاله تقييم سنة مالية منتبهة من الجانب المحاسبي، وذلك من حيث النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية.

العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة تقدر على التوالي في 109% و81%؛

- تسجيل نسبة انجاز مهمة على مستوى نفقات الميزانية العامة حيث بلغت 90%؛

- تحقيق معدل نمو للنتاج الداخلي الخام يقدر في 4.5% وعجز للميزانية في حدود 4.2% من الناتج الداخلي الخام. هاتان النسبتان المنجزتان واللذان تجاوزتا فرضيات مشروع قانون مالية 2015 الذي قدم أمام البرلمان.

كما نستحضر كذلك نسبة إنجاز موارد ونفقات الحسابات الخصوصية التي تقدر على التوالي في 46% و43%، وكذا نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التي بلغت 32%، والتي لا تشكل لنا مصدر ارتياح باعتبار أن مسألة تعزيز الانسجام والالتقائية والتكامل بين السياسات العمومية تستلزم حلولاً آنية للرفع من هذه النسب، بالنظر لأهميتها على مستوى تلبية احتياجات المواطنين وكذا ترشيد النفقات، ويقتى الرهان الأكبر هو خلق التوازن المحلي.

ويمكن القول أن نسبة إنجاز نفقات التسيير على مستوى الميزانية العامة عرفت هيمنة تقدر بنسبة 93.01% على حساب إنجاز نفقات الاستثمار التي حققت نسبة 71.10%.

وتظل في نظرنا صعوبة التحكم في كتلة الأجور وضعف معدل تنفيذ نفقات الاستثمار وارتفاع نسبة المديونية العمومية من الناتج الداخلي الخام بنسبة 63.70% من بين الإكراهات التي تقلص الهوامش الميزانية للدولة.

من هذا المنطلق، إننا نعتبر أن تعزيز الجهود الرامية إلى التحصيل الضريبي والمراقبة الجبائية من بين الآليات الكفيلة التي ستمتدح هامشاً ميزانيتها لتنمية الموارد المالية للدولة حتى تتمكن من الاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية والاجتماعية بكيفية سريعة وفعالة وبالتالي يمكنها تجاوز الوضعية الراهنة المتسمة بالضغط المستمر للنققات أمام قلة الموارد.

وبالنظر لتزايد حجم الحاجيات الأساسية للمواطن في مجال التجهيزات والبنيات التحتية والسياسات الاجتماعية، تبقى مسألة ترسيخ الحكامة الجيدة على مستوى الإدارة والمؤسسات العمومية خاصة فيما يتعلق بالتدبير الأمثل للموارد المالية والبشرية مع ربط الانجازات بالأهداف لضمان نجاعة التدبير العمومي والرفع من قدرات الانجاز إشكالية كبرى خصوصاً في السنوات الأخيرة، في ظل بروز في عدد من الحركات الاحتجاجية في مناطق متفرقة من المغرب والتي لا تعدو أن تكون رد فعل على الإختلالات الصارخة في العدالة الاجتماعية والمحالية، وعلى عجز الدولة عن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تحفظ كرامة المواطن.

السيد الرئيس،

إن أهمية هذا القانون تظهر أثناء تقديمه، حيث تحدد مجموع عمليات تنفيذ القانون المالي وعمليات خزينة الدولة والترخيص بالتحويل المحاسبي لحساب الخزينة، وبذلك فإن مناقشة قانون التصفية تكتسي أهمية خاصة، حيث تمكن من الوقوف على الاختلالات وحصر النفقات وأوجه الصرف المختلفة وتوظيفها في مساءلة الأداء الحكومي، لذا وجب تقوية دور هذه القوانين وإغناء مضامينها وتبويبها مكانة لائقة بها انسجاما مع المتطلبات الدستورية التي تلزم الحكومة بأن تعتمد مشروع قانون خاص بتصفية الميزانية، قبل نهاية السنة المالية الثانية الموالية، وبالتالي فقانون التصفية هذا يكتسي أهمية بالغة باعتباره آلية لإخبار البرلمان واطلاعهم على كيفية صرف الاعتمادات، وهو كذلك وسيلة لممارسة الرقابة البعدية على أعمال الحكومة من طرف البرلمان، لذا أصبح لزاما على الحكومة تقديم مشروع قانون التصفية أمام البرلمان لمناقشته ومعرفة أوجه صرف المال العام قبل نهاية السنة الثانية الموالية، وهو رهان يمكن تسجيله إيجابيا، بحيث أصبح بالإمكان الوصول إلى معدل زمني متوسط للمصادقة على قانون تصفية ميزانية السنة المالية في حدود سنتين على أبعد تقدير.

وأخيرا، لا بد أن نحجي الحكومة على الجهود التي بذلتها من أجل تسريع وثيرة إعداد وتقديم قوانين التصفية، وذلك في إطار الحرص على تفعيل أحكام الدستور من جهة، وكذا في إطار إعطاء قانون التصفية الأهمية التي يستحقها كأداة مهمة من أدوات الرقابة البرلمانية، وعلى اعتبار أننا كأغلبية تساهم في التدبير الحكومي، وساهمنا في تنفيذ قانون المالية، من الطبيعي أن نتفاعل بالإيجاب مع مشروع قانون التصفية هذا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

4- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب:

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزير الاقتصاد والمالية المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس المحترم،

أنشرف اليوم بأن أتناول الكلمة، باسم فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب، بمناسبة مناقشة مشروع قانون رقم 53.17 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015، والتي تندرج ضمن اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية على مستوى الجلسة التشريعية العامة.

كما أتقدم لكم السيد وزير الاقتصاد والمالية بالشكر الجزيل على عرضكم القيم والشامل الذي سيساهم في تيسير مسطرة المناقشة والمصادقة على مشروع القانون رقم 53.17 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015 من قبل السيدات والسادة المستشارين على مستوى الجلسة العامة.

السيد الرئيس،

يأتي مشروع قانون رقم 53.17 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015 قيد المصادقة، في سياق الجهود المبذولة الرامية إلى تعزيز الرقابة البرلمانية في مجال المالية العمومية، وهو ما يقتضي من الجميع حكومة وبرلمانا إعادة الاعتبار لآلية مناقشة مشروع قانون التصفية وتقوية مؤسسات الرقابة.

السيد الرئيس،

يكتسي قانون التصفية أهمية بالغة على اعتبار أنه وسيلة لتحسين طرق التقدير والتنبؤ وتقليص هامش الخطأ في أعداد القوانين المالية اللاحقة وأداة لمتابعة ما اعتمده السلطة التشريعية ووسيلة للتأكد والاطلاع على تنفيذ القانون المالي وأداة لكشف الخلل على مستوى تنفيذ عمليات الميزانية. كم أن إزالة الغموض والضبابية حول مضامين قانون التصفية كذلك، يظل رهينا بمدى توفير مختلف المعلومات التي من شأنها أن تساعد البرلمان في مناقشة هذا القانون بفعالية بمعنى القيام بدور المراقب والمدقق في مختلف الجوانب الحاسوبية والتقنية.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب، نثمن ما جاء في مشروع القانون قيد المصادقة على مستوى الجلسة العامة، رغم بعض الملاحظات بخصوص الفارق بين التوقعات من جهة، والنتائج المحققة من جهة أخرى، والتفاوتات المسجلة في الأداء المالي للقطاعات الوزارية، مع بذل جهود إضافية في سبيل تقوية منهجية وضع فرضيات وتوقعات القانون المالي السنوي التي يجب أن تتسم بالواقعية ما أمكن.

وأخيرا، وانسجاما مع موقفنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة، فإننا نصوت على مشروع قانون رقم 53.17 يتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015 بالإيجاب.

والسلام.

5- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، بأن أتناول الكلمة لمناقشة مشروع قانون رقم 53.17 يتعلق بتصفية الميزانية السنوية لسنة 2015 بالجلسة العامة، واعتبرها مناسبة للوقوف على مدى إنجاز قانون المالية لسنة 2015، والتعثرات التي عرفها هذا الإنجاز والنقائص والاختلالات التي اعترضت تنفيذه، وأكد أن هذا النقاش يركز على دور البرلمان في المراقبة البعدية لقوانين المالية من جهة وكذا ما ورد في تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2015، والتصريح العام

ومواصلة دعم البرامج الاجتماعية وإنعاش التشغيل؛

- مواصلة مجهود الاستفادة التدريجية للتوازنات الماكرو اقتصادية.

ومن خلال نقاش مشروع قانون المالية لسنة 2015، آنذاك كنا نأمل أن يكون هذا القانون هو التنزيل الفعلي للنظرة الملكية والرؤية الاستشرافية لتطوير نموذج اقتصادي جديد يُدخل المغرب في نادي البلدان الصاعدة، ولكن للأسف خابت كل الآمال والظنون، بل عرف المغرب تراجعاً كبيراً على مستوى العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وزادت حدة التوترات والاحتجاجات، وضرب القدرة الشرائية وتبخيس العمل النقابي والهروب من كل الحوارات مع الفرقاء الاجتماعيين، بل وضرب الحوار الاجتماعي في العمق من خلال تنصل الحكومة من التزاماتها، وتقديمها عرض اجتماعي ضعيف، لا يرقى إلى طموحات المواطنين عموماً والطبقة العاملة على وجه الخصوص.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نعتبر أن مناقشة مشروع قانون التصفية لسنة 2015، محطة للوقوف على مدى نجاعة الإدارة المالية المغربية في تنفيذ الميزانية السنوية، ومدى احترام الحكومة لالتزاماتها في عدة مجالات، وخصوصاً في تحقيق إقلاع اقتصادي يهدف دعم النمو وخلق الثروة في إطار نموذج اقتصادي متجدد، وفي نفس الوقت إعادة التوازن إلى المالية العمومية ووفق الزيف، هذا الزيف المزمّن الذي يعرفه اقتصادنا الوطني والذي كانت له تأثيرات سلبية على العرض الاجتماعي، وعلى المعيش اليومي للمواطنين وخصوصاً الطبقات الفقيرة والفئات العمالية وعموم موظفات وموظفي الدولة بما فيهم الطبقة المتوسطة التي أصبحت تتقهقر سنة بعد سنة، جراء الضغط الضريبي المباشر وغير المباشر (الضريبة على الدخل - الضريبة على القيمة المضافة) مصاريف التعليم الخاص والتطبيب وغيرها من الاكراهات الاجتماعية الأخرى التي يئن تحت وطأتها عموم المواطنين.

السيد الرئيس،

فيما يتعلق بالفرضيات، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل، نؤكد على أن المعطيات الاستشرافية المتعلقة بميزانية سنة 2015، هي توقعات فرضتها البرامج الحكومية المنبثقة بدورها من البرامج الانتخابية للأحزاب المشكلة للحكومة، والمفرطة في التفاؤل، حيث أن هذه المنهجية تصطدم بواقع التحولات السياسية والدستورية التي عرفتها بلادنا، مما يجعلنا نؤكد مرة أخرى على ضرورة وضع فرضيات أكثر واقعية وأكثر جدية وأكثر قرباً من الواقع المعيش للمواطنين.

واعتماداً على ما ورد في تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2015، وكذا التقارير المعدة من طرف وزارة المالية

بمطابقة حسابات المحاسبين الفردية للحساب العام للمملكة للسنة المالية 2015، وكذا مختلف الوثائق والتقارير التي زودت بها وزارة الاقتصاد والمالية أعضاء اللجنة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مناقشة هذا المشروع يجب أن تكون وفق منهجية النجاعة المالية التي تؤسس لعمل اللجنة بصفة خاصة وعمل البرلمان بصفة عامة، من خلال دراسة أهداف ووسائل وإنجازات السنة المالية 2015، كما أنه من المفروض أن تعتمد هذه المناقشة على تقييم الاستراتيجيات من خلال توظيف الوسائل في بلوغ الأهداف والحكامة الجيدة، لتحقيق الإنجازات ودراسة أثرها على الوطن والمواطنين، خصوصاً وأن بلادنا تعرف غلياناً اجتماعياً اختلط فيه مفهوم تدير الشأن العام والمسؤولية والمحاسبة على الحكومة الحالية، فأصبحت مرة تندد بهذا الغليان والاحتجاجات، ومرة أخرى تشارك فيها وتقدم تصريحات تنتقد فيها الحكومة نفسها من خلال ما ورد على لسان العديد من الوزراء في مناسبات مختلفة.

إن ربط المسؤولية بالمحاسبة يتجلى في توضيح الأمور وإعطاء الحسابات الدقيقة لنسبة إنجاز المشاريع والميزانيات التي توقعها قوانين المالية، مادامت كلها قوانين توقعية تنبني على الافتراضات، والمؤشرات المالية والاقتصادية العالمية (سعر البترول - سعر صرف العملات - توقعات الموسم الفلاحي....) وغيرها من التوقعات التي من المفروض أن تحصل الآن على نسبة صحتها وإنجازها، وتخطط من خلالها لتصحيح الأوضاع مستقبلاً، رغم أن قوانين المالية التي جاءت بعد قانون المالية لسنة 2015 (2016-2017 و2018) لم تأتي بشيء يذكر لتصحيح الاختلالات الاجتماعية التي عرفتها بلادنا خلال الفترات السابقة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن وظيفة البرلمان في المراقبة البعدية على تنفيذ القانون المالي السنوي من المفروض أن تكمن في حصر نتائج السنة المالية وقياس الفوارق بين نتائج التنفيذ الفعلي والتقارير الواردة في القانون المالي السنوي لسنة 2015، وسأذكر بالأهداف الأساسية التي حددها مشروع قانون المالية لسنة 2015 والتي تمثلت في:

- تحقيق إقلاع اقتصادي وتحسين التنافسية ودعم الاستثمار الخاص والمقاولة؛

- تسريع تنزيل الدستور والإصلاحات الهيكلية الكبرى وتفعيل الجهوية؛

- تعزيز التماسك الاجتماعي وتقليص الفوارق الاجتماعية والمالية

العمومية، خصوصا وأن هذه العملية تحول لبعض المرافق اعتمادات مالية تفوق طاقتها الاستيعابية، في حين تحرم مرافق أخرى من موارد إضافية لها القدرة على استغلالها كليا، أضف إلى هذا كله أن المرافق الاجتماعية بالعديد من الوزارات والمؤسسات العمومية تشكو من عدم توفرها على إمكانات مادية كافية، في حين أن المرافق الأخرى يبين واقع الحال فيها أنها لم تقم باستغلال الموارد المخصصة لها بشكل كلي.

لكل ما سبق الإشارة إليه، السيد الرئيس، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل نصوت بالإيجاب على نص المشروع.

المصاحبة لقانون التصفية نجد من خلال مقارنة إحصائية أن نسبة الإنجاز لا تعطي صورة حقيقية حول التنفيذ الفعلي والنهائي لجميع النفقات، لأن نسبة الإنجاز داخل الميزانية العامة بلغت معدل 93.05% بالنسبة لنفقات التسيير ولم تتجاوز 71.10% بالنسبة لنفقات الاستثمار.

وهنا نطرح سؤالا عريضا حول ضعف نسبة الإنجاز في بعض القطاعات رغم أن هذه القطاعات وخلال مناقشة الميزانية الفرعية القطاعية تشتكي من ضعف الموارد أو الخصاص في ميزانياتها الفرعية، وهذا ما يجعلنا نطرح السؤال العريض والأبدي حول سوء توزيع الموارد المالية بين المرافق